E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/12
12 August 1994
ARABIC
Original: FRENCH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع إشارة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في رواندا، مقدم من السيد رينيه ديني - سيغي، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، تطبيقا للفقرة ٢٠ من القرار د إ-١/٣ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤

مقدمة

١- عملا بالولاية الموكولة اليه من جانب لجنة حقوق الإنسان في قرارها د إ-١/٣ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤، توجه المقرر الخاص الى رواندا في زيارة ثانية من ٢٩ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وكان هدف هذه الزيارة هو تقييم حالة حقوق الإنسان في رواندا منذ وضع التقرير الأولي الذي قدمه المقرر الخاص الى الدول الأعضاء في لجنة حقوق الإنسان بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (E/CN.4/1995/7)، وإقامة اتصال مع السلطات الرواندية الجديدة لبحث المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما حالة اللاجئين والمشردين.

٢- وتمكن المقرر الخاص من التحدث، في ٢٨ و٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ في نيروبي، ومن ٢٩ الى ٣١ تموز/يوليه في كيغالي وجيتاراما، مع ممثلين للحكومة الرواندية الجديدة، ومسؤولين عن مختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في رواندا، فضلا عن ممثلين من المنظمات غير الحكومية. ومن بين الأشخاص التي التقى بهم، يمكن ذكر: السيد بول كاغامي، نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع؛ السيد فوستين تواغيرامونغو، الوزير الأول؛ السيد الفونس - ماري إنكوبيتو، حافظ الأختام، وزير العدل؛ السيد جان - ماري فياني انداغيجيمانا، وزير الشؤون الخارجية؛ الدكتور جوزيف انسينغومانا، وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛ السيد موغبوري، وزير العمل والشؤون الاجتماعية؛ السيد شهريار خان، الممثل الخاص للأمين العام في رواندا؛

الجنرال روميو داليير، قائد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا (MINUAR)؛ السيد ميشال مصلّي، المبعوث الخاص للمفوضة السامية للاجئين؛ السيد أرتورو هاين، المنسق الإنساني لمكتب الأمم المتحدة للطوارئ في رواندا، ومديره التنفيذي، السيد شارل بيتري؛ فضلا عن السيد برنار كوشنير، ومجموعة الرابطات والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان في رواندا (CLADHO).

٣- ويود المقرر الخاص أن يعرب هنا عن شكره لجميع هذه الشخصيات التي قدمت له المساعدة مسهلة بذلك زيارته، وخاصة الى قائد بعثة الأمم المتحدة (MINUAR) لمساندتها اللوجستية.

٤- وقد مكنت مختلف هذه المحادثات من توضيح الصورة عن الحالة السائدة في رواندا، مع التركيز على اختلال الأمن، وعودة اللاجئين والمشردين، فضلا عن الاتفاق مع السلطات حول بعض النقاط.

أولا - اختلال الأمن في رواندا

٥- إن المشكلة الجوهرية التي تطرحها الحالة الراهنة في رواندا هي مشكلة الأمن. فلم تضع نهاية النزاع المسلح حدا لاختلال الأمن. وفي الواقع، فإن العمليات الحربية لم تخلف وراءها سوى الخراب والكآبة: أعداد كبيرة من الموتى، وأضرار مادية جسيمة، وأسر مكتسية الحداد، ومدن فارغة من السكان ...

٦- وبالتأكيد، منذ سقوط جيزيني في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ ووقف إطلاق النار، تعود الحياة شيئا فشيئا الى البلد. وفي كيغالي وجيتاراما، نظفت بعض المحلات أو أعيد فتحها، وافتتحت أسواق صغيرة في أنحاء مختلفة، أما سوق كيغالي الرئيسية فقد أعيد فتحها منذ ٢٧ تموز/يوليه. ويبقى الممثل الخاص للأمين العام في رواندا متفائلا بعض الشيء، معتبرا أن تغييرا كبيرا سيحدث بعد شهرين أو ثلاثة أشهر، فيعني بذلك أن الحياة ستعود طبيعية. ولكن القلق الأساسي المتمثل في اختلال الأمن لا يزال قائما، ويتميز بثلاث سمات رئيسية: الاحتلال غير المشروع للمنازل المهجورة؛ واللصوصية وحالات الإعدام بدون محاكمة؛ وغياب ادارة الدولة شبه التام.

ألف - الاحتلال غير المشروع للمنازل المهجورة

٧- هناك أشخاص يحتلون بصورة غير مشروعة المنازل التي هجرها مالكوها أو مستأجروها الذين فروا. ويبدو أن الحالة الأدق هي حالة اللاجئين القدماء، ولا سيما أولئك الذين فروا من البلد أثناء المجازر التي حصلت في السنوات الأخيرة. وبعد عودتهم الى رواندا، فإنهم يطالبون بأراضيهم ويحتلون منازل المشردين أو اللاجئين. وتجد الحكومة نفسها تجاه واقع بالغ الدقة. ويزداد الوضع تأزما إذ أن المباني العامة لا تفلت من هذا الاحتلال غير الشرعي. وهكذا، تحولت النيابة العامة في كيغالي الى مطعم يحمل لافتات، وتحولت الملفات الى وقود لطهي الحساء والشاي.

٨- وبالتأكيد، لقد أنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الوزارات، برئاسة وزيري الدفاع والداخلية، بغية إعادة الحقوق الى المالكين، معتبرة أن لهم الأولوية على اللاجئين القدامى. ولكن المشكلة لم تجد إلا حلا نصفيا، أو أنها ستتحول الى مشكلة أخرى، إذ أنه يتوجب إيجاد منازل لإيواء القادمين الجدد وأراض متاحة للبناء أو للزراعة. وتنبع الصعوبة هنا من أن رواندا لا تمتد إلا على مساحة ٣٣٨ ٢٦ كيلومترا مربعا لعدد من السكان كان يقدر قبل الأعمال الحربية بحوالي ثمانية ملايين نسمة، أي بكثافة مرتفعة جدا تبلغ ٣٥٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد. وهل يمكن أن تعوّض الخسائر الفادحة التي سببتها المجازر وبعدها الأوبئة بعودة اللاجئين القدماء؟ ويمكن فهم الصعوبة على نحو أفضل إذا لم يغب عن البال أن اكتظاظ السكان في هذا البلد هو أحد الأسباب المتأصلة للنزاع المسلح. والى هذه الصعوبة، تضاف اللصوصية وحالات الإعدام بدون محاكمة.

باء - اللصوصية وحالات الإعدام بدون محاكمة

٩- إن عمليات اللصوصية وقطع الطرق تعيث فسادا في مدن رواندا. وهناك عصابات مسلحة امتهنت نهب المنازل والأكواخ. وأشير أيضا الى حالات اختفاء واختطاف أشخاص، وكذلك الى حالات إعدام بدون محاكمة. وتعزو اشاعات مستمرة هذه الأفعال الأخيرة الى الجبهة الوطنية الرواندية (FPR: Front patriotique rwandais). وأعضاء الحكومة، الذين يقرون ضمنا بهذه الوقائع، لا يسندون مسؤوليتها الى الجبهة المذكورة. غير أنهم لا يكذبون واقع إن عناصر فالتة عن الرقابة من الجبهة أو الجيش يمكن أن ترتكب مثل هذه الأفعال بشكل أعمال انتقامية. ولكن مسؤولية حالات الاختفاء أو الإعدام بدون محاكمة يمكن أن تسند أيضا الى أقرباء الضحايا الذين ينتقمون من الجلادين أو من أسرهم. كما يشار الى أعضاء الميليشيات في كيغالي وفي بعض مناطق رواندا. ويقال إنهم يهددون بالاستمرار في تنفيذ الإعدام بدون محاكمة وإنهم قد قتلوا جنديا رموه في المجارير. ويبدو أن الحكومة قد بدأت "بأعمال فورية ضد مسببي الاضطرابات" لضمان أمن الأشخاص والممتلكات. ولكن هذه المبادرة تنقصها بنية ادارية حقيقية.

جيم - شبه غياب ادارة الدولة

١٠- يشكل شبه غياب ادارة الدولة العنصر الثالث الذي يمكن، من جهة أخرى، أن يفسر العنصرين الآخرين. فالسلطات السياسية والقضائية والادارية السابقة، التي كانت تسيطر عليها مجموعة الهوتو الإثنية، قد فرت من البلد في الوقت الذي فر فيه العسكريون بينما كان جيش الجبهة الوطنية الرواندية يتقدم باستمرار. وفي الواقع، فإن العديد من موظفي الادارة المركزية والادارة المحلية، ولا سيما المحافظون ورؤساء البلديات، قد هجروا البلد. وهذه هي الحال أيضا بالنسبة للقضاة وخاصة بالنسبة لعناصر قوى الأمن والدرك والعسكريين. وهكذا، فقد أعلنت وسائط الإعلام، يوم الثلاثاء في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، عن وجود أكثر من ٠٠٠ ٢٠ جندي حكومي في غوما. وقد يتبين أن هذا الرقم هو أدنى بكثير من الحقيقة.

١١- والجبهة الوطنية الرواندية، التي أحرزت الانتصار العسكري، ليس لديها إلا إدارة جنينية، إدارة حرب تؤمن في الوقت الحاضر الفترة الانتقالية، ويتوجب القيام بكل شيء. وينبغي إعادة بناء البلد من العدم. وليس من شأن الوضع الحرج لاختلال الأمن الذي تتخبط فيه رواندا أن يطمئن القاطنين فيها، فضلا عن اللاجئين الذين يتمنى المجتمع الدولي عودتهم.

ثانيا - عودة اللاجئين والمشردين

١٢- إن القلق الكبير للمجتمع الدولي في الوقت الحاضر هو عودة اللاجئين والمشردين الى رواندا. ويعيش هؤلاء في ظروف متزعزعة، ولكنهم يترددون في العودة إذ يخشون العمليات الانتقامية من طرف السلطات الجديدة، على الرغم من التدابير المتخذة لتطمينهم.

ألف - ظروف العيش المضنية

١٣- عاش اللاجئون الروانديون ولا زالوا يعيشون ظروفا مضنية ومأساوية تتعلق بهربهم وبإقامتهم في أرض المنفى.

١ - الهرب

١٤- فرارا من التقدم المنتصر لعناصر الجبهة الوطنية الرواندية، تدفق ملايين الأشخاص مقتحمين أبواب الدول المتاخمة، ولا سيما أبواب زائير، بحثا عن ملجأ. وكان عدد الوافدين مذهلا، إذ بلغ عدة آلاف لاجئ. وقد أعلنت مجلة أسبوعية دولية في شهر تموز/يوليه ١٩٩٤ أن اللاجئين الى غوما كانوا يبلغون "١٢ ٠٠٠ في الساعة". وتشير مصادر أخرى من هيئات الأمم المتحدة الى أن هذا الرقم كان يبلغ ٢٠ ٠٠٠ شخص في الساعة. ويضاف الى الأشخاص المدنيين عدة آلاف من الجنود الحكوميين المنضمين الى الجموع أو اللاحقين بها.

١٥- وتدفق هذا المد البشري لم يرافقه الجوع والعطش والإنهاك نتيجة للمشي الطويل ولثقل الأمتعة وحسب، بل رافقه أيضا العديد من الوفيات من جراء الحوادث (الدعس، الإختناق ...) أو القتل. فضلا عن أن الوصول لم يكن إلا بداية المحنة بالنسبة للناجين، إذ أن إقامتهم لن تكون أقل شدة.

٢- الإقامة

١٦- أسهمت هجرة الهوتو الجماعية إلى إحداث مزيد من الفراغ في صفوف سكان رواندا. وفي نهاية شهر تموز/يوليه، كان عدد اللاجئين الذين سببتهم الحرب والمجازر يقدر بحوالى ٢,٥ مليون شخص. ويتوزع عدد اللاجئين كما يلي: ١,٢ مليون في غوما، و٠٠٠ ٥٠٠ في جنوب كيفو، و٠٠٠ ٣٠٠ إلى ٠٠٠ ٤٠٠ في جمهورية تنزانيا المتحدة، و٠٠٠ ١٥٠ في بوروندي، و٠٠٠ ١٠ إلى ٠٠٠ ١٢ في أوغندا. وهكذا، أصبحت

غوما، التي هي القاعدة الخلفية لعملية "تركواز"، المركز الأول لاستقبال اللاجئين متقدمة على مخيم بيناكو في تنزانيا. وتنبع المأساة من أن غوما، التي لم تكن تعد إلا ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة، تعرضت لدخول مفاجئ من ١ ٢٠٠ ٠٠٠ شخص إضافي، أي أربعة أضعاف عدد سكانها. وكان اكتظاظ السكان في المدينة الزائيرية، في ظروف معيشية متزعزعة، ينطوي على أسباب مأساة إنسانية فريدة. وفي الواقع، كانت العواقب مرتقبة. فبعد الجوع، جاء وباء الكوليرا الذي تسبب في وفاة عدة آلاف من الأشخاص. والأرقام المقدمة غير دقيقة، إذ تتباين بين مصدر وآخر وتؤدي إلى الجدل. وقد يتراوح عدد الأموات بين ٢٠ ٠٠٠ و٥٠ ٠٠٠. وإضافة إلى الكوليرا، ظهر زحار قد يرتدي شكل وباء. ويضيف بعض الصحفيين إلى قائمة آلام رواندا تهديدا بانفجار بركاني (من بركانين هما نيراغونغو ونياموراجيرا على بُعد بضعة عشرات من الكيلومترات شمال غوما، كما جاء في الصحافة الدولية في ٢٤ - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤).

١٧- وعلى الرغم من هذه الآلام، يتردد اللاجئون في العودة إلى بلدهم إذ يخشون على حياتهم.

باء- الخوف من العمليات الانتقامية

١٨- إن الهوتو اللاجئين في مختلف الدول المتاخمة، ولا سيما في غوما، يرغبون في العودة إلى منازلهم، ولكنهم يخافون من أن تقوم السلطات السياسية الجديدة التي يسودها التوتسي بالانتقام منهم وبقتلهم. وهكذا، يجدون أنفسهم في مأزق يصعب الخروج منه، والحلان المعروضان عليهم هما: الموت بالمرض (الكوليرا، الزحار ...) أو المخاطرة بالتعرض للانتقام. وهذا الخوف، الذي يجد مصدره في إبادة التوتسي الجماعية، تغذيه وتؤزمه، في الوقت ذاته، محطة الراديو والتلفزيون الحرة للهضاب الألف (Radio Télévision Libre des Mille Collines (RTLM))، والحكومة السابقة الفارة.

١- عمل محطة الراديو والتلفزيون الحرة للهضاب الألف

١٩- استمرت محطة الراديو - التلفزيون الحرة للهضاب الألف (RTLM) في حملتها التحريضية على الحقد الإثني وعلى العنف. وقيل إنها دعت الهوتو الى مغادرة رواندا بغية اللجوء في خارج البلاد، لا سيما في زائير، مخافة أن يتم قتلهم على يد السلطات الجديدة. وقيل إن الدعوة ذاتها كان يرافقها تهديد بعمليات انتقامية تكاد لا تكون مستترة ضد المتمردين. وأُعلم المقرر الخاص بأحد الأقوال الرائجة في غوما: "الذئاب تنام مع الخراف". وتتوجه الأولى إلى الثانية، قائلة: "لا تعودي إلى منازلك، ابقي معنا"، مما يعني ضمنا أنه في حالة الرفض، سيكون العقاب محتما: الذئاب ستأكل الخراف.

٢٠- ويزداد الضغط الذي تمارسه محطة (RTLM) قوة وفعالية إذ إنها معروفة جيدا، وإنها إذاعتهم، وإن للراونديين "ثقافة إذاعية"، إذ. إن جهاز الراديو يكاد يكون دائما ملصقا بآذانهم. وقد فرح الرأي العام وقتا قصيرا عندما توقفت "الإذاعة التي تقتل" عن البث. حتى أنه قيل إن العسكريين الفرنسيين هم الذين أعطبوها. ولكن لم يكن هذا هو الواقع، إذ إن الصحافة الدولية كانت تأسف، يوم الاثنين ١ آب/أغسطس ١٩٩٤، لبقائها ولاستمرار الحملة التي تنظمها.

٢- عمل الحكومة السابقة

٢١- تأتي الحملة التي تشنها محطة RTLM داعمة للعمل الذي تضطلع به السلطات الرواندية السابقة. فقد بيّنت شهادات متطابقة وجديرة بالثقة أن تلك السلطات قد دعت السكان الهوتو إلى اللحاق بها لدى انسحابها خوفا من أن يتم قتلها على يد الجبهة الوطنية الرواندية والتوتسي. وقيل إن هذه الدعوة قد كانت موضع حملة حقيقية قامت بها وسائط الإعلام، فضلا عن محافظي المقاطعات وضباط الجيش والدرك، ورؤساء البلديات. وقيل إنها تعتبر أمرا أكثر مما هي مجرد توصية، إذ إن ليس للأشخاص الموجهة إليهم أي خيار ممكن. وقد أُجبر عدد كبير من الهوتو على اللحاق بها، فشكلوا بالتالي رهائن بالفعل. والذين رفضوا اعتُبروا معاونين للتوتسي وتم قتلهم. وذُكرت في هذا الصدد شهادات لعدة أشخاص، منهم معلمة مدرسة، قالوا إنهم ذهبوا إلى غوما ضد ارادتهم "وبغية عدم المخاطرة بحياتهم". ويجري كل شيء كما لو كان هرب هذا المد البشري نحو الدول المتاخمة لرواندا، ولا سيما نحو زائير (غوما)، غير عفوي وغير مرتب، بل إنه قسري ومخطط. ويتخوف الهوتو، في الوقت ذاته، من المجازر المفترضة المرتكبة من قبل سلطات التوتسي الجديدة، وتلك التي ارتُكبت بالفعل من جانب سلطات الهوتو السابقة. وحمل هذا الوضع الجبهة الوطنية الرواندية، بضغط من المجتمع الدولي، على اتخاذ تدابير تهدف إلى تطمين اللاجئين والمشردين.

جيم- التدابير المعدة لتطمين اللاجئين والمشردين

٢٢- اتُخذت عدة تدابير من جانب الحكومة الجديدة ومن الجانب المجتمع الدولي بغية حث اللاجئين والمشردين على العودة إلى ديارهم.

١- الحكومة الرواندية الجديدة

٢٣- اضطلعت الحكومة الرواندية الجديدة أساسا بعملين بغية تشجيع عودة المواطنين إلى البلد.

٢٤- وكان العمل الأول هو الخطابات التي ألقتها أعلى سلطات الدولة، حيث دعا كل من رئيس الجمهورية، ونائب الرئيس، والوزير الأول، اللاجئين إلى العودة مؤكدين لهم بأن ليس هناك ما يخشونه على أنفسهم أو على ممتلكاتهم. وأُوضح لهم بأنهم سيستعيدون ما تركوه وراءهم، وأن الأولوية ستُعطى لحقوقهم على حقوق اللاجئين القدماء. إن هذا التعهد هو داخلي بالطبع، لكنه اتُخذ أمام المجتمع الدولي، وبالتالي لا يخلو من مدى حقيقي. غير أن بعض المراقبين يتخوفون من أن اللاجئين ليس لهم نفاذ إلى المعلومات التي تذيعها الإذاعة الرواندية بسبب المدى المحدود للبرامج في منطقة كيغالي. إلا أن أعضاء في الحكومة أوضحوا أن هذا الاعتراض يجب أن يكون نسبيا إذ إن لا قيمة له عندما تبث الإذاعة بتشكيل التردد. ومن المهم في هذه المرحلة التساؤل عما إذا كان اللاجئون يستمعون، أو لهم الوقت للاستماع، إلى الإذاعة الرواندية. ومن جهة أخرى، وعلى افتراض أنهم يستمعون إليها، أفلا يعتبرون أن تعهد الحكومة ليس إلا خطابا سياسيا، فيرون فيه فخا، نظرا للحملة التي قامت بها السلطات الرواندية السابقة؟ وبالتالي، يجب

أن تكون الخطابات متبوعة، في أقصر مهل ممكنة، بتدابير تطبيقية محسوسة لتحوز على رضا اللاجئين المرتابين.

٢٥- ويتمثل العمل الثاني في الاتفاقات التي عقدها رئيس الجمهورية في نهاية شهر تموز/يوليه الماضي مع رؤساء الدول المتاخمة الأربعة: زائير، وتنزانيا، وبوروندي، وأوغندا. وفي هذه الصكوك الدولية، تتفق الدول أساسا على أربع نقاط:

(أ) عودة اللاجئين إلى رواندا بحرية؛

(ب) عدم استخدام أراضي دول الملجأ قاعدة لزعزعة رواندا؛

(ج) نزع سلاح العسكريين والأشخاص المسلحين؛

(د) الايقاف الفوري للإذاعات المتنقلة التي تحث على البغض الإثني، في حال وجودها.

٢٦- ومن شأن هذه الاتفاقات، في حال تطبيقها، أن تيسر عودة اللاجئين الهوتو إلى رواندا. ولكن هذه التدابير لا تزال ناقصة ويجب إكمالها بتدابير يتخذها المجتمع الدولي.

٢- المجتمع الدولي

٢٧- ينبغي أن تفهم عبارة "المجتمع الدولي" بالمعنى الواسع، أي على أنها تضم ليس هيئات الأمم المتحدة وحسب، بل أيضا هيئات الدول الأعضاء ومختلف المنظمات غير الحكومية التي تسهم ميدانيا في الحفاظ على الحياة البشرية.

٢٨- وقد وضع المجتمع الدولي، بهذا المعنى الموسع، سلسلة من التدابير الهادفة إلى تيسير عودة اللاجئين والمشردين بكل أمان. ونظرا لتعذر الإشارة إليها جميعها، يُكتفى بذكر بعضها، الأحدث تاريخا:

(أ) تنوي مفوضية اللاجئين وقوة "مينوار" إنشاء مراكز توقف واستراحة على طرق عودة اللاجئين. وستربط هذه "الطرق الإنسانية" بنوع خاص بين غوما وبوكافو من جهة وكيغالي من جهة أخرى، وسينشأ عليها، على مسافات منتظمة، نقاط للتموين بالمياه والغذاء والدواء؛

(ب) يُرتقب إنشاء دعائم تقنية ولوجستية، وإنزال الأغذية، لا في مخيمات اللاجئين ولا على "الطرق الإنسانية"، ولكن في رواندا مباشرة. وهذه هي الاستراتيجية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية لاستجلاب اللاجئين وتيسير عودتهم إلى رواندا. وقد بدأ تنفيذ هذه السياسة منذ يوم الأحد ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤ عندما أُنزل جنود أمريكيون ومعدات أمريكية؛

(ج) ستنشأ محطات إذاعية تهدف إلى بث المعلومات في صفوف اللاجئين. وسوف تتناول هذه المعلومات أمن اللاجئين وتأتي موازنة للإشاعات المغرضة التي يبثها المتطرفون الهوتو. ولهذا الغرض، أنشئت حتى الآن محطتان إذاعيتان. الأولى، وهي الفرع السويسري للصحفيين دون حدود، يديرها الصحفي فيليب داهيندين، قد باشرت مبدئيا البث من بوكافو في زائير، بينما الثانية، التي يديرها الصحفيون دون حدود، ستبدأ البث من غوما. ولكن هذه التدابير لا تزال غير كافية. ولهذا السبب، تقدم المقرر الخاص ببعض المقترحات التي لاقت موافقة الحكومة.

ثالثا- المقترحات والتوصيات

٢٩- أبدى المقرر الخاص، أثناء محادثاته مع أعضاء الحكومة، بعض الايحاءات أو المقترحات التي لاقت الاستحسان. وهذه المقترحات التي كان بعضها، في الحقيقة، يبدو مؤكدا، تهدف أساسا إلى عودة اللاجئين وإلى السلام الاجتماعي في رواندا. وهي تتناول عدم اللجوء إلى أعمال انتقامية، واتخاذ تدابير تكميلية باعثة للاطمئنان، ووزع اخصائيين في حقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة في الميدان.

ألف- عدم اللجوء إلى أعمال انتقامية

٣٠- كان الهدف الأساسي لمسعى المقرر الخاص لدى السلطات الجديدة في كيغالي هو التأكد من أنها لن تقوم بأعمال إعدام بدون محاكمة. وقد رضي المقرر الخاص بالرد الذي تلقاه من مختلف الشخصيات التي اجتمع بها، إذ إن هذا الرد كان خاليا من أي لبس. ويمكن تلخيصه بما يلي: تتعهد الحكومة الجديدة لا بعدم القيام بتدابير أو بأفعال انتقامية وحسب، بل تتعهد أيضا بمعاقبة الأشخاص الذين يقومون بأفعال كهذه. وهكذا، لقد أعلن الوزير الأول: "أتعهد بعدم السماح بالقيام بأفعال إعدام بدون محاكمة، وستجري معاقبة المذنبين... ولا يمكن السماح بحالات الإفلات من العقاب في هذا البلد".

٣١- وكان الإفلات من العقاب أحد "منابع" الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان، ومنها الإبادة الجماعية، في رواندا، وتؤكد الحكومة عزمها الثابت على "انضابه". وفي هذا الاتجاه، بدأت عملية إعادة تنظيم الجهاز القضائي من جانب وزير العدل. كما تم التأكيد بعزم على أن عدم اللجوء إلى العمليات الانتقامية، وملاحقة المسؤولين عن الإبادة الجماعية، المرتبطة به ارتباطا وثيقا، هما الشرطان اللذان لا بد منهما للمصالحة والوحدة الوطنيتين اللتين تفرضان نفسيهما بإلحاح. وسجل المقرر الخاص بارتياح هذه الآراء التي تتطابق مع تلك التي سبق أن عبّر عنها في تقريره الأولي.

٣٢- إن عدم اللجوء إلى تدابير انتقامية، الذي سبق وروده في الخطابات السالفة الذكر للشخصيات السياسية الثلاث الأولى في الدولة، تلك الخطابات التي لا تستبعد ملاحقة المسؤولين عن الإبادة الجماعية، يهدف إلى غاية مزدوجة. الأولى مُعدّة، في الوقت الحاضر، لاقناع اللاجئين من أن بإمكانهم العودة إلى هضابهم ومنازلهم بكل طمأنينة وأمان. وتهدف الثانية، في أمد لا يمكن تحديده، إلى منع العدالة الخاصة وبالتالي إعادة السلام الاجتماعي نهائيا إلى رواندا.

٣٣- ولكن هذا الموقف، في الوقت الحاضر، يعتبر محدودا على الرغم من قيمته وجدواه. لذلك، اقترح المقرر الخاص تدابير تكميلية.

باء- التدابير التكميلية المطمئنة

٣٤- اقترح المقرر الخاص على السلطات السياسية أن تتخذ عددا من التدابير المحسوسة، تكميلا لتلك التي سبق اعتمادها بغية زيادة تطمين اللاجئين. وتنقسم هذه المقترحات إلى تدابير فورية وتدابير إلى أجل قصير.

١- التدابير الفورية

٣٥- تنطوي التدابير الفورية على ما يلي:

(أ) حملة شرح موجهة إلى السكان اللذين يعيشون على الأراضي الوطنية، وتهدف إلى شجب وإدانة المجازر، ومشاركة الضحايا وأسرهم آلامهم، وإعطائهم الضمانة بأن المسؤولين سيحاكمون ويعاقبون من جانب العدالة، والإلحاح في الطلب إليهم بالامتناع عن القيام بعدالة خاصة خوفا من أن يتعرضوا لعقوبات صارمة؛

(ب) تعاميم، ومذكرات خدمة، وتعليمات موجهة إلى جميع السلطات الوطنية أو المحلية، تطلب منها بعدم التسامح إزاء أي أعمال انتقامية، وإطلاق الملاحقات ضد المسؤولين عن مثل هذه الأفعال؛

(ج) نظام يحظر ويعاقب بصرامة الأفعال التي تحث على البغض الإثني وعلى العنف. وفي هذا الشأن، رحب المقرر الخاص بكون بطاقات الهوية الجديدة، حسب قول أعضاء الحكومة، لم تعد تتضمن إشارة إلى الانتماء الإثني.

٢- التدابير على الأجل القصير

٣٦- تتعلق التدابير القصيرة الأجل التي يقترحها المقرر الخاص بالتعليم في مجال حقوق الإنسان وبالاحترام الدقيق للكرامة الإنسانية. ويؤمَّن هذا التعليم، في الوقت ذاته، من جانب المدرسة والإذاعة. ويقتضي الأمر إدراجه في برامج كل منهما. ويمكن قياس مدى هذا العمل إذا ما بقيت ماثلة للأذهان، في الأجل القصير، "ثقافة الإذاعة" في رواندا، وفي الأجل المتوسط، دور المدرسة في إعداد الأشخاص للأجيال المقبلة.

٣٧- وينبغي أن تؤخذ هذه التدابير البعيدة الأثر في أقصر المهل، وأن تُكمَّل بوزع أخصائيي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة وزعا ميدانيا.

جيم- وزع أخصائيي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة

٣٨- أخيرا، حصل المقرر الخاص على موافقة السلطات الرواندية على فكرة وزع أخصائيين في حقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة على جميع الأراضي الوطنية. وقد ركّز على دور هؤلاء المراقبين وعلى الجهاز الملحق بهم.

١- دور أخصائيي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة

٣٩- يوفر وجود الأخصائيين في الميدان مزايا أكيدة تتصل بمختلف الأدوار التي من شأنهم أن يضطلعوا بها: الاقناع، والردع، والمنع، والدفاع.

٤٠- ويكمن الإقناع في إعادة الثقة إلى اللاجئين والمشردين كي يعودوا بكل طمأنينة، إذ إن وجود هؤلاء الأخصائيين هو مطمئن بحد ذاته لكونه يمكن أن يشكل ضمانة لهم ضد مجازر محتملة. وهو أيضا رادع بمعنى أن السلطات الجديدة ستمتنع عن ممارسة أعمال انتقامية بحضور أخصائيي الأمم المتحدة الذين يمكنهم، فضلا عن ذلك، التحقق من حسن نية السلطات وصدقها في عدم القيام بأعمال انتقامية.

٤١- ويرتبط الردع بالمنع إذ إنه يحول دون انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان، بسبب وجود أخصائيي الأمم المتحدة الذين سيراقبون عودة اللاجئين عن طريق التأكد من سلامتهم والمساعدة في إعادة تركيزهم مع الاحترام التام لحقوقهم. وأخيرا، سيكمن الدفاع بمجرد المساعدة في إجراء التحقيقات الميدانية بغية وضع الإثباتات عن مختلف انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الأطراف في النزاع وعن مرتكبي المجازر والإبادة الجماعية.

٢- الجهاز

٤٢- يتضمن الجهاز المقترح من المقرر الخاص ثلاث مراحل: في البداية، وبغية مراعاة ضآلة الوسائل المتاحة لمركز حقوق الإنسان، والطابع المُلِّح، سيقتصر عدد أخصائيي الأمم المتحدة على ٢٠ أخصائيا موزعين كما يلي:

(أ) ١٠ يتبعون اللاجئين على طول "الطرق الإنسانية" المشار إليها؛

(ب) ١٠ يعمل كل واحد منهم في مدينة واحدة، في المدن العشر الرئيسية التالية: كيغالي؛ بوتاري (على بُعد ١٣٦ كيلومترا من كيغالي)؛ بيومبا (٧٥ كيلومترا)؛ جيتاراما (٥٣ كيلومترا)؛ كيبونغو (١٠٨ كيلومترات)؛ كيبويي (١٣٩ كيلومترا)؛ جيسينيي (١٧٥ كيلومترا)؛ جيكونغورو (١٦٥ كيلومترا)؛ روهينجيري (١١٦ كيلومترا)؛ سيانغوغو (٢٩١ كيلومترا). ومع عودة اللاجئين والمشردين أولا بأول إلى ديارهم، يمكن للأخصائيين الموزعين على طول "الطرق الإنسانية" أن ينضموا إلى الأخصائيين المركزين في المواقع المشار إليها أعلاه.

٤٣- وفي مرحلة ثانية، وفور توفر الوسائل، ينبغي لمنظمة الأمم المتحدة أن توزع ما بين ١٥٠ أخصائيا و٢٠٠ أخصائي على مجمل الأراضي الرواندية خلال فترة دنيا تمتد على ستة أشهر بغية مراقبة العودة وحسب، بل أيضا إعادة بناء الدولة الرواندية، مع القيام بالتحقيقات الضرورية لجلاء الحقيقة عن المجازر. وهكذا، سيبلغ الجهاز مداه الكامل أثناء الفترة الصعبة الأولى لإعادة البناء الوطني حيث يُخشى أن تتعرض حقوق الإنسان والحريات الأساسية لانتهاكات خطيرة.

٤٤- وفي مرحلة ثالثة، أي في نهاية فترة إعادة البناء الوطني، ينبغي لمنظمة الأمم المتحدة أن تبادر تدريجيا إلى سحب الأخصائيين من الميدان، فلا تترك في الموقع إلا خمسين شخصا بغية إتمام التحقيق حتى نهاية ولاية المقرر الخاص.

٤٥- هذه هي مجمل التدابير التي ينبغي، في حال تطبيقها، أن تتغلب على تردد اللاجئين والمشردين وتسمح بعودتهم الجماعية، مع ضمان أمانهم. وفي الوقت الحاضر، فإن تعليق مرافقتهم من جانب الأمم المتحدة يبرره وباء الكوليرا الذي يُرغب في تجنب استيراده إلى رواندا. وينبغي أن يؤمل في أن يتم قريبا استئصال الأوبئة، وأن يعود اللاجئون الروانديون دون صعوبات إلى هضابهم ومنازلهم.

٤٦- إن المساعدة الدولية لجهود المصالحة وإعادة البناء في رواندا أمر لا بد منه. وهذا هو السبب الذي يحدو بالمقرر الخاص إلى أن يضم صوته إلى صوت المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي أطلق، في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، نداءً مُلِحّاً إلى المجتمع الدولي كي يدعم، عبر تبرعات طوعية، وزع أخصائيي حقوق الإنسان ميدانيا، مع الدعم اللوجيستي الضروري، في أقرب المهل.

٤٧- وتجري حاليا تحقيقات في المنطقة الجنوبية الغربية من رواندا على يد فريق أخصائيي حقوق الإنسان الذي أنشأه المفوض السامي لحقوق الإنسان. وستكون موضع تقرير عما قريب.

- - - - -